

نشرة صندوق النقد الدولي



برنامج تونس الاقتصادي

قرض الصندوق يهدف إلى مساعدة تونس على تعزيز النمو وحماية الفقراء

محل سجاد في تونس. يهدف البرنامج الاقتصادي في تونس إلى تشجيع تنمية القطاع الخاص والعمل على تحقيق النمو الشامل (الصورة: Terry Harris/Stock Connection USA /Newscom).

نشرة الصندوق الإلكترونية

17 يونيو 2013

- الهدف من القرض هو الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وإعطاء دفعة للنمو وحماية الفئات الضعيفة
- الشعور بملكية البرنامج والتأييد السياسي والمجتمعي من أهم عوامل النجاح
- تنمية القطاع الخاص مطلب حيوي لتحقيق النمو القابل للاستمرار وتوفير فرص العمل

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوم الجمعة الموافق 7 يونيو الجاري على تقديم قرض قيمته 1.7 مليار دولار إلى تونس لدعم البرنامج الاقتصادي الذي وضعته السلطات لتقوية الهوامش الوقائية على مستوى المالية العامة واحتياطات النقد الأجنبي والعمل على تحقيق نمو أشمل بمعدلات أعلى، وذلك بمعالجة مواطن الضعف في القطاع المصرفي وتحسين بيئة الأعمال.

في حوار مع نشرة صندوق النقد الدولي، يوضح السيد أمين ماتي، رئيس بعثة الصندوق إلى تونس، أهم أسباب تقديم هذا القرض وأهم عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعته الحكومة.

نشرة الصندوق الإلكترونية: لماذا تحتاج تونس إلى مساعدة مالية من الصندوق؟

السيد ماتي: عقب الركود الحاد الذي مرت به تونس في عام 2011، ارتفع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 3.6% تقريبا في عام 2012. وكان من أهم العوامل وراء ذلك، إلى جانب التأثيرات الأساسية، تعافي النشاط السياحي وزيادة التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المتلقاة من العاملين.

لكن معدل البطالة لا يزال مرتفعا بينما تزايد الاختلالات في رصيد المالية العامة والحساب الخارجي، كما اتسع عجز

الحساب الجاري بسبب ضعف الصادرات الذي يرجع إلى التباطؤ الاقتصادي في أوروبا وزيادة الواردات. وزاد الإنفاق الحكومي نتيجة ارتفاع فاتورة الأجور وتزايد حجم الدعم، استجابة لتزايد المطالب الاجتماعية، مما ساهم في اتساع عجز المالية العامة في عام 2012. ومع ارتفاع أسعار الوقود والغذاء – الذي يرجع في معظمه إلى ارتفاع الأسعار العالمية – تجاوز التضخم الكلي 6% وساهم في زيادة عجز المالية العامة والحساب الجاري. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال القطاع المصرفي يعاني من مواطن ضعف حرجة، رغم ما تم اتخاذه من إجراءات لتحسين الرقابة المصرفية وتعزيز إجراءات التنظيم. وتساهم هذه العناصر مجتمعة في زيادة أعباء الاقتصاد في الوقت الذي لا تزال فيه البيئة الاقتصادية الدولية محاطة بعدم اليقين.

ولتخفيف حدة هذه الضغوط وتنشيط الاقتصاد، صممت السلطات التونسية برنامجا اقتصاديا يهدف إلى استعادة الحيز المالي الكافي للإنفاق، وإعادة بناء الاحتياطيات الأجنبية، والحد من مواطن الضعف في القطاع المصرفي، والعمل على تحقيق نمو أكثر شمولاً. ومن شأن الدعم المالي المقدم من الصندوق مساعدة السلطات على تحقيق هذه الأهداف عن طريق استعادة ثقة المستثمرين وإعادة بناء الاحتياطيات الوقائية، الأمر الذي سيزيد من صلابة الاقتصاد في مواجهة التطورات الاقتصادية المعاكسة.

نشرة الصندوق الإلكترونية: هل لك أن توضح ما هو اتفاق الاستعداد الائتماني ولماذا هو مناسب لتونس حالياً؟

السيد ماتي: اتفاق الاستعداد الائتماني هو أداة الصندوق الأساسية لإقراض البلدان الأعضاء متوسطة الدخل مثل تونس والتي تحتاج موازين مدفوعاتها للتمويل – أي التي تكون تدفقات النقد الأجنبي الخارجة منها أكبر من التدفقات الداخلة إليها. وتتسم أسعار الفائدة على القروض المقدمة بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني بأنها أقل عموماً من الأسعار التي يمكن أن تدفعها البلدان مقابل الحصول على التمويل من الأسواق الخاصة. وفي حالة اتفاق الاستعداد الائتماني مع تونس، يبلغ سعر الفائدة 1.8% (مع إضافة رسوم بنسبة 2% على مبلغ القرض الذي يتجاوز 300% من حصة العضوية، مما يزيد مبلغ السداد في آخر ستة أشهر من البرنامج).

نشرة الصندوق الإلكترونية: ما هي أهم عناصر السياسة التي تضمنها البرنامج الاقتصادي التونسي؟

السيد ماتي: تهدف المجموعة الأولى من السياسات التي يدعمها البرنامج إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال مزيج ملائم من سياسة المالية العامة والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف. وسوف تقترن استعادة الحيز المالي بتحسين مكونات الإنفاق العام لتشمل الإنفاق على البرامج الاجتماعية والرأسمالية ذات الأولوية لدعم النمو والحد من الفقر. وسيتم انتهاز سياسة نقدية رشيدة تهدف إلى احتواء التضخم مع حماية استقرار القطاع المصرفي، كما ستساهم زيادة مرونة سعر الصرف في تحسين قدرة الاقتصاد التونسي على المنافسة الخارجية وإعادة بناء الاحتياطيات الأجنبية.

وقد بدأت الحكومة بالفعل في تنفيذ العديد من الإصلاحات في هذا الاتجاه. واتخذت السلطات في شهر مارس الماضي، على سبيل المثال، إجراءات شجاعة للغاية بشأن زيادة أسعار الطاقة والكهرباء بغية تخفيض الدعم غير الموجه إلى المستحقين. وتعمل هذه الإجراءات على تخفيض النفقات التي تستفيد منها شرائح السكان الموسرين في الغالب، ومن ثم تساهم مساهمة كبيرة في استعادة الحيز المالي اللازم لزيادة الإنفاق الداعم للنمو والمساند للفقراء.

أما المجموعة الثانية من الإصلاحات المدرجة على جدول أعمال السلطات ويدعمها هذا البرنامج الاقتصادي فهي تعمل على إرساء الدعائم اللازمة لتحقيق نمو أشمل والحد من أوجه التباين وعدم المساواة الاجتماعية على المستوى الإقليمي. وتتضمن هذه المجموعة من الإصلاحات معالجة مواطن الضعف في القطاع المصرفي، وهي عامل ضروري لدعم أنشطة الإقراض وإعطاء دفعة للتعافي الاقتصادي. وقد تحقق بعض التقدم في هذا المجال، لكن السلطات لا تزال عازمة على تحقيق المزيد من خلال تعزيز الرقابة المصرفية ومعالجة مواطن الضعف في البنوك العامة الثلاث في تونس. وفيما يتصل بالبنوك العامة، بدأت مؤخرا عملية تدقيق ستساعد في تحديد نموذج الأعمال الملائم لهذه البنوك واحتياجاتها الممكنة من عمليات إعادة الرسمة.

ويهدف البرنامج أيضا إلى تشجيع تنمية القطاع الخاص، من خلال إصلاح ضرائب الشركات، وإصدار قانون جديد للاستثمار، والحد من البيروقراطية. ومن المفترض أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تحسين بيئة الأعمال ومواصلة النمو.

وتهدف المجموعة الثالثة من الإجراءات إلى حماية فئات السكان الأكثر ضعفا وتشجيع المساواة بالانتقال إلى استخدام شبكات للأمان الاجتماعي توجّه إلى المستحقين بصورة أفضل. ولا تزال هناك مجالات أخرى مثل إصلاحات الضمان الاجتماعي وسوق العمل لا تزال بحاجة إلى تكثيف الجهود لبناء توافق في الآراء، ولم تنته السلطات بعد من تحديد أولوياتها.

نشرة الصندوق الإلكترونية: يبلغ معدل البطالة في تونس 30%، فما الذي ينبغي أن تقوم به لزيادة فرص العمل؟

السيد ماتي: بالفعل، لا يزال معدل البطالة بين الشباب مرتفعا للغاية، وخاصة بين خريجي الجامعات. وسوف يستغرق إحداث تغيير في معدلات البطالة وقتا غير قصير، كما سيتطلب تحقيق معدلات نمو أعلى بقيادة القطاع الخاص.

ويتضمن برنامج السلطات الاقتصادي تنفيذ إصلاحات تشجع على تنمية القطاع الخاص، لا سيما الإصلاحات المعنية بقانون الاستثمار وبيئة الأعمال. كذلك أطلقت الحكومة عددا من برامج التدريب التي يمكن أن تساهم في الحد من عدم اتساق المهارات مع متطلبات سوق العمل، ومن ثم خفض معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.

نشرة الصندوق الإلكترونية: أشرت إلى أن السلطات هي التي وضعت البرنامج وأنه مملوك لها. غير أن بعض

المنتقدين يتكهن بأن قرض الصندوق ينطوي على شروط مستترة أو غير معلنة. فهل هذا دقيق؟ وهل طلب الصندوق إلغاء الدعم على الوقود كشرط للموافقة على القرض؟

السيد ماتي: بكل وضوح يمكنني الجزم بعدم وجود شروط مستترة أو غير معلنة – فجميع الالتزامات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية موضحة في خطاب النوايا المعلن. والبرنامج الاقتصادي الذي ندعمه من خلال اتفاق الاستعداد الائتماني هو برنامج وضعته السلطات وليس صندوق النقد الدولي. فقد عكفت الحكومة التونسية على تصميم هذا البرنامج الاقتصادي على مدار العامين الماضيين، وجاء متضمنا الأهداف والإجراءات التي تتوخاها السياسات والتي رأينا أنها ملائمة ويمكننا دعمها. وكانت مناقشاتنا مع السلطات تدور في الأساس حول تسلسل الإصلاحات الاقتصادية وليس أنواعها.

وقد اتفق فريق خبراء الصندوق مع الحكومة على ضرورة إلغاء الدعم على الوقود. وقد رأينا في كل أنحاء العالم أن الدعم غير الموجه على أسعار الطاقة يولد تكلفة باهظة ويطبق على أساس تنازلي فيذهب معظمه إلى الأغنياء ويؤدي إلى تخفيض الموارد التي يمكن توجيهها إلى النفقات الداعمة للنمو والمساندة للفقراء. وقد جاءت زيادة أسعار الوقود بنسبة 7% في شهر مارس من العام الجاري بموجب اقتراح من الحكومة لمشروع موازنة عام 2013 وصدرت الموافقة عليه من المجلس الوطني التأسيسي في نهاية 2012.

وتعمل الحكومة على إعداد استراتيجية للتأكد من أن زيادات الأسعار في المستقبل توازنها إجراءات تعويضية لحماية شرائح السكان الأكثر ضعفا. ويتفق فريق البعثة تماما مع السلطات على أنه يتعين في نهاية المطاف إلغاء نظام دعم الطاقة غير الموجه الموجود حاليا واستحداث شبكة للأمان الاجتماعي موجهة للمستحقين.

نشرة الصندوق الإلكترونية: يقول بعض المنتقدين أن الصندوق لا يتعاون إلا مع الحكومات. أليس الحصول على تأييد الأطراف المعنية الأخرى ضروريا لضمان سلاسة واستمرار تنفيذ برنامج الإصلاح الذي يدعمه قرض الصندوق؟

السيد ماتي: يتباحث الصندوق حول السياسات التي يتضمنها البرنامج مع حكومة البلد المعني لأنها تمثل هذا البلد في المحافل الدولية. ولكننا ندرك تماما أن التأييد واسع النطاق من مختلف الأطراف المعنية في المجتمع هو مطلب ضروري لنجاح البرنامج.

وقد التقت بعثة الصندوق أثناء وضع هذا البرنامج الاقتصادي بمجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة، منهم ممثلو الإعلام والمجتمع المدني والأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والدوائر الأكاديمية. وقد أتاح لنا ذلك معرفة المزيد عن آرائهم وشواغلهم، وتوضيح طبيعة مشورة الصندوق بشأن السياسات، ومناقشة المفاضلات بين السياسات المختلفة.

وقد ساهمت هذه الاتصالات العديدة مساهمة كبيرة في إثراء مناقشاتنا مع السلطات. فمثل هذه الحوارات تساهم في زيادة شفافية خيارات السياسة الاقتصادية كما تعزز ملكية السلطات لها ومسؤوليتها عنها. ونتطلع إلى مواصلة هذا التعاون المثمر أثناء تنفيذ البرنامج.

روابط ذات صلة

[تونس وصندوق النقد الدولي](#)

[طالع التقرير](#)

[البيان الصحفي](#)

[تدوينة السيدة لاغارد بشأن تونس](#)

[إصلاح نظام الدعم](#)

[الشرق الأوسط، نظرة إلى المستقبل](#)

[ندوة حول الشرق الأوسط](#)

[الشرق الأوسط في مفترق طرق تاريخي](#)

[الشرق الأوسط يحتاج إلى مزيد من فرص العمل](#)

[تدوينة عن الربيع الاقتصادي](#)